

المملكة العربية السعودية

قانون الحجاز الأساسى

٢١ صفر ١٣٤٥ — ٢٩ اغسطس ١٩٢٦

القسم الأول

المملكة — شكل الدولة — العاصمة — اللغة الرسمية

مادة ١ — ان المملكة الحجازية بمحدودها المعلومة مرتبطة بعضها ببعض لا تقبل التجزئة ولا الانفصال بوجه من الوجوه .

مادة ٢ — ان الدولة العربية الحجازية دولة ملكية شورية اسلامية مستقلة في داخليتها وخارجيتها .

مادة ٣ — ان مكة المكرمة هي عاصمة الدولة الحجازية .

مادة ٤ — ان اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة .

القسم الثانى

ادارة المملكة — الاحكام — النيابة العامة — مسئولية الادارة

مادة ٥ — تكون جميع ادارة المملكة الحجازية بيد صاحب الجلالة الملك « عبدالعزيز الاول » بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود . وجلالته مقيد بأحكام الشرع الشريف .

مادة ٦ — الاحكام تكون دواماً في المملكة الحجازية منطبقه على كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام وما كان عليه الصحابة والسلف الصالح .

مادة ٧ — يعين من قبل صاحب الجلالة الملك « نائب عام » وبقدر الملزوم مديرون ورؤساء لادارة أمور المملكة .

مادة ٨ — بما ان النيابة العامة هي المرجع العمومي لجميع دوائر الحكومة وأقسام إدارتها فكل واحد من مديري الدوائر ورؤسائها يكون مسؤولاً أمامها عن حسن جريان الأمور الداخلة في دائرة وظيفته وهي مسؤولة أمام صاحب الجلالة الملك .

القسم الثالث

أمور المملكة الحجازية

مادة ٩ — تنقسم أمور المملكة الحجازية الى ستة أقسام أساسية وهي :

- (١) الأمور الشرعية .
- (٢) الأمور الداخلية .
- (٣) الأمور الخارجية .
- (٤) الأمور المالية .
- (٥) أمور المعارف العمومية .
- (٦) أمور العسكرية .

١ — الأمور الشرعية

مادة ١٠ — الأمور الشرعية هي عبارة عن الأمور والمسائل المتعلقة بالنضاء الشرعي والحرمين الشريفين والأوقاف والمساجد الشريفة وسائر المؤسسات الدينية .

٢ — الأمور الداخلية

مادة ١١ — الأمور الداخلية هي عبارة عن أمور الأمن العام والبرق والبريد والصحة العامة والبلديات النافعية والتجارة والزراعة والصناعات والمعادن وسائر المؤسسات الخصوصية وهي بمجموع تشكيلاتها تدار رأياً من النيابة العامة .

مادة ١٢ — بما ان الأمور الداخلية وحسن جريان معاملاتها مسؤولة من النيابة العامة فعلى كل من مديري الأمن العام والبرق والبريد والصحة العامة اجراء وظائفهم ضمن دائرة الأوامر والتعليمات التي تصدر اليهم من النيابة العامة .

مادة ١٣ — امناء دوائر البلديات مكلفون باجراء وظائفهم ضمن دائرة التعليمات التي تسن بخصوص البلديات وأمر تنظيم شؤونها . ويكون ارتباط بلدية العاصمة بالداخلية والبلديات السائرة بأكبر مأمور اداري في جهتها .

مادة ١٤ -- لجنة إدارة الحج تتركب تحت رئاسة النائب العام من رؤساء الدوائر ذات العلاقة بأمور الحج ومن الذوات الذين سيعينهم صاحب الجلالة الملك من أرباب الكفاءة والاقتدار (١).

مادة ١٥ -- للجنة إدارة الحج الصلاحية التامة والنظر في كافة الأمور والأحوال المتعلقة بالحج والحجاج وأجراء الفحص والتدقيق واتخاذ المقررات فيما تقتضيه المصلحة والحاجة والزموم.

مادة ١٦ -- توضع مقررات لجنة إدارة الحج موضع التطبيق من النيابة العامة بعد اقتراحها بالنصديق العالي الملوكي.

٣ - الأمور الخارجية (٢)

مادة ١٧ -- الأمور الخارجية هي عبارة عن اجراء سياسة الدولة الخارجية في موردھا المطلوب وتنقسم الى أربع شعبات : سياسية - ادارية - حقوقية - قنصلية.

مادة ١٨ -- توجه ادارة الأمور الخارجية من قبل صاحب الجلالة الملك لمن تتوفر فيه الاهلية والاقتدار لاجراء وظائفها الخصوصية.

مادة ١٩ -- تكون مديرية الخارجية مرتبطة بالمقام الملوكي العالي راساً ولكنها تتلقى أوامر النيابة العامة فيما يختص بالشعبتين الادارية والقنصلية.

٤ - الأمور المالية (٣)

مادة ٢٠ -- الأمور المالية هي عبارة عن كيفية اجراء وتنظيم منابع الواردات المختلفة للدولة ومصاريفها العمومية . وتكون تشكيلاتها كما هوأت :

- (أ) مديرية المالية .
- (ب) أمانات الأموال ملحقات .
- (ج) مأموريات المحاسبة للدوائر الرسمية ذات الواردات .
- (د) ادارة الجمارك .

(١) تمدت هذه المادة بموجب نظام خاص أصدرته الحكومة عام ١٣٤٩ بشأن لجنة ادارة الحج (فؤاد حمزة بك ، بلاد المملكة العربية السعودية)

(٢) حدث تعديل ضمني للمواد ١٧ و ١٨ و ١٩ حينما حوت مديرية الشؤون الخارجية الى وزارة أطلق عليها اسم وزارة الخارجية اعتباراً من غرة رجب ١٣٤٩ (فؤاد حمزة بك ، بلاد المملكة العربية السعودية) .

(٣) حدث تعديل فيها يتعلق بأمور المالية التي صدر بها نظام مخصص بعمك المالية بموجبه وكالة عامة ثم تحول هذا الاسم عام ١٣٥٢ الى اسم جديد هو « وزارة المالية » . (فؤاد حمزة بك ، بلاد المملكة العربية السعودية) .

- مادة ٢١ — مديرية المالية بتشكيلاتها المذكورة مرتبطة بالنيابة العامة .
 مادة ٢٢ — جميع مأموري المالية على قاعدة اتسلسل مسؤولون عن حسن جريان الامور المالية وانتظامها .

٥ — أمور المعارف العمومية

- مادة ٢٣ — أمور المعارف العمومية هي عبارة عن نشر العلوم والمعارف والصنائع واقتتاح المكاتب والمدارس وحماية المعاهد العلمية مع فرط الدقة والاعتناء بأصول الدين الحنيف في كافة المملكة الحجازية .
 مادة ٢٤ — تدار أمور المعارف العمومية من قبل مديرية مرتبطة بالنيابة العامة .
 مادة ٢٥ — يسن قانون المعارف العمومية ويجري تطبيق أحكامه تدريجاً مطرداً . ويكون تعليم الدروس الابتدائية مجاناً في جميع انحاء المملكة .

٦ — الامور العسكرية

- مادة ٢٦ — الامور العسكرية هي عبارة عن مجموع تشكيلات التي تحفظ للعملة قوتها ومكاتها داخلاً وخارجاً .
 مادة ٢٧ — تجري وظائف الامور العسكرية وكلما يتفرغ منها من قبل صاحب الجلالة الملك .

القسم الرابع

المجالس

- مجلس الشورى — مجلس المدينة — مجلس جده
 مجالس النواحي — مجالس القرى والقبائل

المجلس الشوري

- مادة ٢٨ — يشكل بالعاصمة مجلس يسمى « المجلس الشوري » مؤلف من اثنائ العام ومستشاريه ومن ستة ذوات يعينون من قبل صاحب الجلالة الملك ممن فيهم اللياقة والاقدر .

مادة ٢٩ -- يعقد المجلس الشورى في كل اسبوع مرة ولدى الاقتضاء اكثر تحت رئاسة النائب العام او احد مستشاريه للنظر في الامور والمسائل المحالة اليه من النيابة العامة واجراء التصديق والمذاكرة بشأنها واتخاذ المقررات بأكثر الآراء .

مادة ٣٠ -- مديرو الدوائر يحضرون اجتماعات المجلس الشورى بدعوة من النيابة العامة وفي اثناء جريان المذكرات في الامور والمسائل المتعلقة بادارتهم عند اللزوم .

مادة ٣١ -- مقررات هذا المجلس بعد عرضها من قبل النيابة المشار اليها على جلالة الملك واقرارها بالتصديق العالي توضع موضع التطبيق .

مجلسا جدة والمدينة

مادة ٣٢ -- يشكل في كل من جدة والمدينة مجلس يدعى « مجلس الادارة » مؤلف من القائمقام ومعاونيه ومن رؤساء المأمورين واربعة ذوات يجري تعيينهم من قبل صاحب الجلالة الملك من ذوي اللياقة والاقتدار .

مادة ٣٣ -- يجتمع كل من المجلسين المتشكلين بموجب المادة السابقة في كل اسبوع مرة وعند الاقتضاء اكثر تحت رئاسة القائمقام او معاونيه للنظر في الامور والمسائل الخاصة بشؤونهما والمحالة اليهما واتخاذ المقررات بأكثرية الآراء .

مادة ٣٤ -- مقررات مجلس الادارة بجدة والمدينة ترفع الى النائب العام وبعد عرضها على جلالة الملك واقرارها بالتصديق العالي الملوكي توضع موضع التطبيق بموجب المادة ٣١ .

مادة ٣٥ -- المقررات والنظامات المقترنة بالتصديق العالي الملوكي والارادات السنوية بعد تسجيلها بالديوان الملكي تبلغ للنيابة العامة لاجراء العمل بموجبها ومن النيابة العامة تعمم لجميع الدوائر واقسام الادارة .

مادة ٣٦ -- يكون مدة عضوية الذوات المعينين لمجلس الشورى بموجب المادة ٢٨ والمعينين لمجلس الادارة بجدة والمدينة بموجب المادة ٣٣ سنة واحدة فقط وعند انتهاءها يعين آخرون .

مادة ٣٧ -- يجوز تعيين الاعضاء السابقين مرة اخرى .

مجالس النواحي

مادة ٣٨ — يشكل في مركز كل ناحية تحت رئاسة رئيسها مجلس مؤلف من معاون الرئيس ورؤساء المأمورين والاشخاص الذين يجري تعيينهم من خيرة الاهالي ويكون اجتماعه في كل اسبوع مرة او اكثر .

مادة ٣٩ — وظيفة المجالس المتشكلة بموجب المادة السابقة هي عبارة عن اجراء التدقيق والمذاكرة في الاوراق والمعاملات التي تحال اليها من رؤساء النواحي واتخاذ المثررات فيما تقتضيه المصلحة والحاجة .

مادة ٤٠ — مقررات مجالس النواحي ترفع الى قائمقام المديرية التابعة لها تلك الناحية وهو يرفعها الى النائب العام بعد ابداء ملاحظاته عليها وهو يرفعها لجلالة الملك وبعد اقترانها بالتصديق العالي الملوكي توضع موضع التطبيق .

مجالس القرى والقبائل

مادة ٤١ — يتشكل في مركز كل قرية أو قبيلة ذات شأن مجلس تحت رئاسة شيخها مؤلف من نائب شرعى وشخصين يجري تعيينهما من خيرة اهليها للنظر فيما يختص بادارتها واحوالها بالطرق التي ستمين في النظام الخاص بادرارة المديرية او النواحي والقرى والقبائل .

مادة ٤٢ — مجالس القرى والقبائل مسؤولة امام مراجعها الادارية طبقاً للنظام المنوه عنه في المادة السابقة عن الامور والمسائل الداخلة ضمن حدود صلاحيتها .

القسم الخامس

ديوان المحاسبات

مادة ٤٣ — يتشكل ديوان المحاسبات في العاصمة من رئيس وثلاثة اعضاء يعينهم صاحب الجلالة الملك من ذوي الاقتدار في الامور الحسائية والمعاملات المالية ويكون مرتبطاً بالنيابة العامة .

مادة ٤٤ — وظيفة ديوان المحاسبات الاساسية هي تفتيش عموم الدوائر ذات الواردات مراقبة كيفية جريان المصاريف العمومية طبقاً لقانون الموازنة العامة .

مادة ٤٥ — لا يجوز صرف أي مبلغ كان من خزينة الدولة قبل تأشير ديوان المحاسبات عليه بوجوب الصرف وذلك يحدد في نظامه المخصوص ما لم تصدر فيه ارادة صاحب الجلالة الملك .

بلاغ عام بتأسيس المملكة النجدية وملحقاتها

٦ شوال ١٣٤٥ — ٢٩ يناير ١٩٢٧

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله وآله واصحابه . وبعد ، فانه بمناسبة تشريف حضرة مولاي صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود الى الرياض عاصمة السلطنة النجدية وملحقاتها تقاطرت اليها الوفود من سائر أنحائها وعقدت هذه الوفود من أهل الحل والعقد مجلساً حافلاً ضم ممثلي كافة مقاطعات السلطنة النجدية وملحقاتها في ٢٥ رجب سنة ١٣٤٥ تحت رئاسة الامام الجليل عبد الرحمن آل فيصل والد جلالة الملك المعظم . وقرر المجتمعون وهم أهل الحل والعقد ، جعل السلطنة النجدية وملحقاتها مملكة باسم « المملكة النجدية وملحقاتها » والمناداة بحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ملكاً عليها ثم رفعوا الامر الى جلالته ملتزمين بقول ماتم القرار عليه فوافق جلالته على مقرراتهم وأصدر أمره الكريم الآتي :

« بناء على ما عرضه علينا أهل الحل والعقد من رعايانا في سلطنة نجد وملحقاتها ، فقد أمرنا بأن تكون السلطنة النجدية وملحقاتها « المملكة النجدية وملحقاتها » وأن يكون لقبنا من الآن فصاعداً « ملك الحجاز ونجد وملحقاتها » ونسأل الله التوفيق والعون على القيام باعباء العمل انه خير معين . »

التوقيع (عبد العزيز)

فيقتضي مراعاة الامر الملكي بعد الآن في جميع المحادثات الرسمية والخصوصية التي توجه الى جلالته والسلام .

النائب العام لجلالة الملك

٢٩ رمضان ١٣٤٥

(فيصل)